(الصراعات الدولية)

منهج اللعبة الصفرية في تحليل الصراع ما بين الإرهاب والنظام الدولي

م . م فاضل عبدعلي حسن الشويلي

Abstract

No one disagrees that terrorism poses a serious threat to international peace and security and the well-being of communities, which reflected terrorism embodiment of the methodology of evil against humanity, which made the international community to address to this phenomenon and enters them in a long struggle because it targets everyone with different goals and interests, and we are going to zero-sum game in the arena of existing between the international system and terrorism conflict, to the magnitude of each of the parties to the conflict about the other side of the equal amount loss for the gain derived by the first party, and is no doubt the game zero is a state of permanent conflict stainless Tawfiq.

The conflict began in ancient times, but it has taken a new turn after the collapse of the socialist era, led by the Soviet Union and the end of the anti-communist campaign and through the events of 11 September, which made the United States looking for a new hypothetical enemy is the Muslim world under the pretext of the war against terrorism.

ملخص

لا يختلف اثنان على أن الإرهاب يشكل تهديداً خطيراً على السلم والأمن الدوليين ورفاهية المجتمعات، مما يعكسه الإرهاب من تجسيد لمنهجية الشر ضد الإنسانية، الأمر الذي جعل المجتمع الدولي يتصدى إلى تلك الظاهرة ويدخل معها في صراع طويل لأنه يستهدف الجميع مع اختلاف الأهداف والمصالح، ونحن بصدد لعبة صفرية في حلبة الصراع القائم ما بين النظام الدولي والإرهاب، لما يحمله كل طرف من أطراف الصراع حيال الطرف الآخر من خسارة متساوية القدر بالنسبة للمكسب الذي يحققه الطرف الأول، ومما لاشك فيه فان اللعبة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق.

بدأ هذا الصراع قديماً ولكنه اتخذ منعطفاً جديداً ما بعد انهيار الحقبة الاشتراكية بقيادة الاتحاد السوفيتي ونهاية الحملة المناهضة للشيوعية ومروراً بأحداث 11 أيلول، الأمر الذي جعل الولايات المتحدة الأمريكية تبحث عن عدو مفترض جديد يتمثل في العالم الإسلامي تحت ذريعة الحرب ضد الإرهاب .

مقدمة

من المتفق عليه فان الإرهاب بات يهدد الأمن والمجتمع الدولي في أدق التفاصيل، سيما بعد استخدام التكنولوجيا في تنفيذ مخططات الأعمال الإرهابية وهو ما يسمى (بالإرهاب الاليكتروني)، من هنا نشأ الصراع القائم ما بين الجماعات الإرهابية والمجتمع الدولي في حرب قائمة وتتمثل (بالحرب الصفرية)، والذي يحاول من خلالها كل طرف بأن يهزم الآخر بالكامل وينتصر عليه، فسعت الولايات المتحدة الأمريكية بعد تفردها القطبي ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي من خلال هذه الحرب استهداف الدول المارقة والخارجة عن القانون فضلاً عن الدولة الفاشلة، وان الولايات المتحدة الأمريكية لعبت دوراً براغماتياً من خلال مسألة الحرب ضد الإرهاب لضمان الهيمنة على النظام الدولي لعدة عقود قادمة من خلال قوتها الصلبة وقوتها الناعمة والذكية ومصادر قدراتها الأخرى، وليس من الضرورة بمكان أن تعلن أمريكا عن نهاية حربها ضد الإرهاب لضمان بقاءها في دور الهيمنة.

وتكمن الإشكالية في هذه الدراسة : هو أن الصراع القائم ما بين الإرهاب والمجتمع الدولي، فهو صراع غير قابل للتسوية، وذلك بسبب الرؤية الصفرية المتقابلة لأطراف الصراع، فالإرهاب لديه رغبة في السيطرة على المجتمع الدولي وفرض سيطرته عليه، بالمقابل قان المجتمع الدولي يحاول الخلاص من الإرهاب ويسود السلام بدل الإرهاب، ولكن عدم وجود تعريف محدد للإرهاب وتداخله مع المفاهيم الأخرى مثل المقاومة وغيرها فضلاً عن رواج الأفكار المتطرفة والتكفيرية في المجتمعات حال دون الحد من الإرهاب والسيطرة عليه، ومن هنا تبرز هذه التساؤلات المطروحة : فهل العلاقة ما بين طرفي الصراع هي علاقة صفرية أم غير صفرية ؟! وما هي الآفاق المستقبلية لهذا الصراع القائم ما بين طرفي الصراع ؟! وهذه ما سوف نقوم بتطبيقه في هذه الدراسة (من خلال منهج اللعبة الصفرية) .

والفرضية المطروحة من خلال هذه الدراسة، قائمة على أساس تحليل الصراع القائم ما بين الإرهاب والنظام الدولي من خلال تحديد قضية الصراع، وإطراف الصراع، وسلوك أطراف الصراع، وفقاً لنظرية مثلث الصراع، ومن اجل التحقق من صحة الفرضية من عدمها تم تقسيم هذه البحث إلى ثلاثة مطالب .

المطلب الأول

قضية الصراع ما بين النظام الدولي

والإرهاب

في كل صراع يجب أن تكون هنالك قضية وهي الموارد المادية وغير المادية النادرة التي تدفع الأطراف إلى إتباع سلوك معين، وبالتالي لا يتحرك أطراف الصراع إلا وفق تخطيط استراتيجي وحسابات منطقية تحقق لهم أهدافهم من الصراع، وهنالك مجموعة أبعاد واعتبارات في قضية الصراع ما بين الإرهاب والنظام الدولي، ومن أهمها هو الخلاف الفكري ما بين الإرهاب والإنسانية.

أولا : البعد التاريخي : لم يعطي المجتمع الدولي عناية حقيقية لمشكلة الإرهاب قبل عام 1930 لأن حوادث الإرهاب لم تشكل حتى هذا التاريخ ظاهرة تستوجب الاهتمام، لكن عام 1930 شهد اختطاف طائرة في بيرو، فلفت ذلك أنظار المجتمع الدولي، وبدأ الحدث يدور في نطاق عصبة الأمم تكلل بعقد " اتفاقية منع الإرهاب والمعاقبة عليه " في عام 1937**(1)**.

وقد مثلت أول محاولة لتحديد الأعمال التي تؤلف إرهابا دولياً واصفة هذا الفعل بأنه عمل يقصد به خلق حالة من الرعب في أذهان أشخاص معينين أو مجموعة محددة أو الجمهور بصفة عامة، ثم توالت جهود الأمم المتحدة في هذا الشأن منذ عام 1947 ولغاية 1972 حيث شكلت الجمعية العامة لجنة خاصة معينة بموضوع الإرهاب، فأصبح بعدها موضوع الإرهاب الدولي بنداً ثابتاً على جدول أعمال الجمعية العامة منذ عام 1973 مدرجاً تحت هذا العنوان الطويل " التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي الذي بدأ يعرض للخطر أرواحا بشرية أو يودي بها أو يهدد الحريات الأساسية ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي تنشأ عن البؤس وخيبة الأمل والشعور بالضيم واليأس والتي تحمل بعض الناس إلى التضحية بأرواح بشرية بما فيه أرواحهم هم محاولين إحداث تغييرات جذرية(2).

ثم كانت تجربة عصبة الأمم التي جاءت إلىٰ الوجود نتيجة الحرب العالمية الأولىٰ وفي عهد هذهِ المنظمة وعلى أثر اغتيال ملك يوغسلافيا الكسندر الأول ووزير خارجية فرنسا في تشرين الأول - أكتوبر في مرسيليا دعت عصبة الأمم إلىٰ عقد مؤتمر دولي سنة ١٩٢٧ لمعالجة مسألة الإرهاب، وقد منع هذا المؤتمر وأدان الإرهاب الذي يطال رؤساء الدول، بيد أنه لم يدخل حيز التنفيذ لنشوب الحرب العالمية الثانية، ولفشل العصبة في حفظ السلم والأمن الدوليين، فكانت الحرب العالمية الثانية التي خلفت ملايين القتلىٰ والدمار، فما كان علىٰ القانون الدولي إلا أن يتصدىٰ لآثار الحرب وهكذا كان ميثاق الأمم المتحدة الذي اهتم بالدرجة الأولىٰ بوسائل الأمن والسلم وحظر الحروب ومنع احتلال الأراضي بالقوة واحترام سيادة واستقلال الدول (3).

ومن الآثار الناجمة عن الحرب العالمية الثانية هو انقسام المجتمع الدولي إلىٰ قسمين أو معسكرين المعسكر الرأسمالي الامبريالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي بقياد الاتحاد السوفيتي، فكانت هنالك شعوب تحارب وتناضل وبدأت تخوض الحروب من أجل استقلالها، ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ومعسكريهما التدخل بهذهِ الحروب رغم اختلاف الآيديولوجيات، الأمر الذي أفضى إلىٰ الصراع ما بين المعسكرين والذي أدى بدوره إلى الحرب الباردة وبعد أن تضاعفت أعمال العنف والإرهاب منذ الستينات وطالت دولاً متعددة وخصوصاً دبلوماسييها وقناصلها، عقد في فينا سنة ١٩٦١ مؤتمر حول العلاقات الدبلوماسية وحماية الدبلوماسيين وتبعه مؤتمر آخر (4) .

وقد تحركت الدول التي كانت هدفاً لأعمال العنف نحو مكافحة تلك الأعمال وعقدت فيما بينها اتفاقيات لمكافحة الإرهاب والقضاء عليه، وقد توصلت بعض الدول الأوربية إلىٰ لجم وتحجيم موجة الإرهاب التي ضربت بلدانها، وقد أخفقت بعض الدول في مقاومة الإرهاب وتحديداً ذلك الذي يتخذ صفة النضال الثوري، وذلك بسبب التداخل ما بين مصطلحي الإرهاب والمقاومة، ولكن هالك تساؤل هو كيف يمكن القضاء علىٰ الإرهاب الذي تمارسه دول مهمة كالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي؟! ومن سيردع تلك الدول؟! لاسيما بعد مسألة الحرب على الإرهاب ما بعد 2001، فمجلس الأمن عاجز على القيام بتلك المهمة رغم أن ميثاق الأمم المتحدة يجعل حفظ الأمن والسلم والأمن الجماعي من صلاحيات مجلس الأمن أساساً والجمعية العامة استثناءاً (5).

ومن هنا فأن القانون الدولي والمجتمع الدولي عملا بشكل متواصل ودائم من خلال إطلاق مواقف متشددة حيال ظاهرة الإرهاب، من اجل دراستها ومعالجتها وكي لا تتفاقم ولا تتوسع رقعة التهديدات والتي تنجم عن تلك الأعمال الإرهابية، وضرورة الحد منها وكبحها، والعمل على ضرورة إيجاد القواعد القانونية التي تجرم تلك إعمال الإرهاب، الأمر الذي يؤدي إلى تحجيم تلك الظاهرة والحد منها.

ثانياً : البعد الاستراتيجي : مما لاشك فيه فان احد أطراف الصراع ألا وهو الإرهاب الدولي، ذلك المفهوم الفوضوي والغامض، والذي يخوض النظام الدولي اليوم الحرب ضده، وهذه الحرب ليست وليدة الساعة بل هو صراع مستمر ويعبر عنه وفق المصادر الأمريكية بصراع الخير والشر، وهذا الصراع القائم ما بين الطرفين هو صراع صفري، لأن كل من الطرفين يحاول إلحاق الأذى والضرر بالطرف الآخر، وكل ربح لطرف من الأطراف يقابله خسارة مساوية لربح الطرف المقابل وهذا ما يعبر عنه باللعبة الصفرية (6)، في العلاقات الدولية.

فالصراع ما بين الإرهاب والنظام الدولي هو صراع من نوع آخر لأن احد أطرافه على الأقل لا يملك مقومات الدولة بل ليس هو بدولة، وإنما هي جماعات قادرة على اختراق الحدود والسيادة الوطنية للدول وتهديد أمنها الوطني.

ويرى نزار إسماعيل الحيالي في بحثه الموسوم " المنظور الأمريكي للإرهاب الدولي بعد أحداث 11 أيلول 2001 "، بأنه قبل أحداث 11 أيلول كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعاني من أزمة حقيقية في صياغة عقيدة عسكرية قتالية قادرة على مواجهة الأزمات والتوترات والصراعات التي انبعثت بعد نهاية الحرب الباردة، وكان تمسكها بعقائد مثل الردع والاحتواء أنموذجاً لتدني مستوى تفكيرها الاستراتيجي لأنها أرادت معالجة تلك الأزمات والتوترات والصراعات بعقلية الخمسينات من القرن الماضي، وبعد أحداث 11ايلول تساقطت هذه العقائد نهائياً ولم تعد لها قيمة لأنها غير صالحة إطلاقاً في مواجهة عدو مفترض مجهول يفتقر إلى سمات الدولة، لذا تطلبت الحرب ضد الإرهاب صياغة عقيدة قتالية جديدة تكون أكثر ملائمة مع طبيعة هذا المكون المجهول وتكون قائمة أساسا على القيام بالفعل وليس انتظار الفعل المعادي، وقد عرفت هذه العقيدة الجديدة باسم الحرب الوقائية (7).

وقد أثار مفهوم الحرب على الإرهاب الكثير من الجدل حول شرعية وتدابير الحرب على الإرهاب، وهل الحرب ضد الإرهاب ينبغي أن تحكمها قواعد وقوانين الحرب؟! في حين أن القانون الدولي وقوانين الحرب تطبق في نزاعات مسلحة دولية وغير دولية (8)، **وبناءاً على ما تقدم** فان الصراع القائم ما بين الإرهاب والنظام الدولي هو صراع لا يمكن أن يرتقي إلى الصراع غير الصفري والذي من الممكن أن تتجلى فيه حالة التعاون ما بين الطرفين المتصارعين، وذلك لأن أحد الأطراف المتصارعة يتسم بالرمزية والفوضوية **(ألا وهو التنظيمات الإرهابية) (*)** وإن إستراتيجية الحرب على الإرهاب اليوم تختلف عن الإستراتيجية ما قبل 2001 بسبب التحولات في النظام الدولي متمثلةً بتراجع الدور السوفيتي على مستوى القطبية الثنائية، والبحث من قبل الولايات المتحدة الأمريكية عن عدو مفترض من خلال الحرب على الإرهاب أو مكافحة الإرهاب، وهذا ما يتضح جلياً من خلال (القرار الأممي 1373) والذي فوض مجلس الأمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية دخول جميع المناطق التي يتم الشك فيها بأنها حاضنة للإرهاب، وبالتالي تجفيف تلك المنابع .

ثالثاً : البعد الاقتصادي : هنالك مستويين للبعد الاقتصادي فالأول على المستوى الداخلي والثاني على المستوى الدولي :

1) **البعد الاقتصادي على المستوى الداخلي:** فالتفاوت في توزيع الثروات ومستويات المعيشة داخل الدول والشعوب، غالباً ما يؤدي إلى آلية بأن تتحرك صعوداً مع هبوط مؤشرات التنمية وتدهور معدلات التوازن في توزيع الثروة، فحالة الانسحاق والتهميش التي يعيشها قسم كبير من المجتمع في العديد من دول العالم الثالث يجعلها تتحول إلى بؤرة قابلة للانفجار وتعرض السلم الاجتماعي للتصدع والانهيار، كما أن التهميش الاجتماعي والاقتصادي للأقليات والذي يترافق مع تزايد الوعي بالخصوصيات الأثنية أو الدينية أو غيرها يؤدي إلى خلق ظروف مؤاتية للنزعات الانفصالية واللاعقلانية العنيفة (9).

وكل ما يتعلق بانعدام العدالة وعدم المساواة في توزيع الثروة والحصول على فرص عمل وتفشي البطالة واستئثار فئة معينة بخيرات البلد وتعثر عملية التنمية، الأمر الذي يؤدي إلى ظهور عصابات السطو والسرقة والخطف مستغلةً الوضع المتدهور للحصول على ثروات طائلة تمكنها من الصمود بوجه السلطة القائمة لفترة طويلة، ما يجعل المواطن يعيش في فوبيا مستمرة وتوجس على نفسه وذويه (10) ومن الجدير بالذكر فإن التنشئة الاجتماعية **(11)**، للفرد تنعكس سلباً أو إيجاباً في أثرها على المجتمع، ولاسيما التنشئة الدينية البعيدة كل البعد عن روح وتعاليم الأديان السماوية، فضلاً عن التنشئة الآيديولوجية ذات البعد الانتهازي البراغماتي، وهذا ما يشير له المفكر عزيز السيد جاسم في كتابه الوصولية **(12)**، الأمر الذي ينعكس سلباً على التعايش السلمي ما بين المكونات الديموغرافية في المجتمع حينما تتأثر مصالحهم وتتعارض ميولهم وأفكارهم مع الطرف الآخر(13)، وهذا غالباً ما يحدث في المجتمعات ذات المكونات المتقاربة في النسبة السكانية والمختلفة في التوجهات والأديان والمذاهب، ما يجعل مسألة العيش تحت سماء واحدة أمر في غاية الصعوبة، بالتالي ستفرز هذه المعطيات عصابات إجرامية بمراكز تمويل داخلية وخارجية لا تكترث بما يراق من دماء وما ينتهك من الأعراض، كل هذه الأمور مجتمعةً كفيلة بأن تخلق بيئة ملائمة لتنامي ظاهرة العنف والتطرف.

2) **البعد الاقتصادي على المستوى الدولي :** يعد المتغير الاقتصادي من العوامل المهمة في تحديد أسس الاستراتيجية الشاملة للدولة، إذ أن غياب أساس اقتصادي متين يؤدي بالضرورة مثلاً إلى صعوبة بناء مؤسسة عسكرية فاعلة بإمكانية ذاتيه، ودعم عملية التنمية فضلاً عن إشباع الحاجات الذاتية للإنسان، فمن دون هذه الأسس تتناقص قدرة الدولة على ضمان أمنها في السلم والحرب معاً، أي أن الاقتصاد القوي المتطور يدعم الأشكال الأخرى لقدرات الدول، كما أن عملية حماية وضمان تفوقها يفترض إستراتيجية شاملة ترتقي لذلك (14).

ويرى هنري كيسنجر إن " أهم مزايا التفوق الأمريكي هو تمتعها في فجر الألفية الجديدة بتفوق اقتصادي لم تضاهيه حتى أعظم الإمبراطوريات في الماضي متجاوزاً بعض أزمات الاقتصاد الأمريكي " ، ولقد شكل العامل الاقتصادي ركناً أساسياً في الأداء الاستراتيجي الأمريكي وذلك من اجل ضمان الهيمنة الأمريكية على الصعيد العالمي، فقد أدركت الولايات المتحدة منذ وقت مبكر إن القوة الاقتصادية يمكن أن تنجز أهدافا قد تعجز عن تحقيقها القوة العسكرية، فإذا كان استخدام القوة العسكرية له اشتراطات وموجبات محددة فان المتغير الاقتصادي يشكل ضرورة ومرتكزاً للأداء الاستراتيجي الأمريكي وعلى نحو مستمر(15).

وتأسيساً على ما تقدم يمكننا القول، بأن الاقتصاد الكبير والقوي لأي دولة يمكنها من كبح جماح أي خطر خارجي من الممكن أن تتعرض له حدود الدولة وسيادتها، وتحد من المخاطر الأخرى كالإرهاب والجماعات المسلحة وغيرها، وهذا يتضح جلياً من خلال الاقتصاد الأمريكي، فبعد نهاية الحرب الباردة بتفكيك الاتحاد السوفيتي، دخلت الولايات المتحدة الأمريكية بحرب أخرى ألا وهي الحرب على الإرهاب، بعد أحداث 11 أيلول 2001، ودخلت إلى أفغانستان ومن

ثم إلى العراق، وكانت الميزانية الأمريكية في حربها ضد العراق وأفغانستان نحو 2 تريليون$، ومما لا شك فيه فان الصراع ما بين الإرهاب والنظام الدولي تقوده الولايات المتحدة الأمريكية، وذلك بسبب سيطرة الولايات المتحدة على مصادر القرار في منظمة الأمم المتحدة فضلاً عن سيطرتها على صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وبالتالي فالصراع مع الإرهاب هو حرب صفرية لأن الطرف الأول الإرهاب يريد تغيير النظام الدولي وفق معتقداته وآيديولوجيته بعد إلحاق الأذى والضرر به وإنهائه، أما لطرف الثاني فيريد الخلاص من الإرهاب وقمعه وتجفيف منابعه وإلحاق الضرر به .

رابعاً : الجغرافية الافتراضية : مما لاشك فيه فان الصراع القائم ما بين الإرهاب والنظام الدولي قد يختلف عن الصراعات التقليدية لأن الطرف الأول يستهدف في حربه المدنيين ليفصح عن هويته وآيديولوجيته، ولا يتخذ له طوبوغرافية محددة وثابتة، بل أنه ينتقل من مكان إلى آخر وحسب ما تقتضيه الظروف، وهذا ما جرى في حرب الولايات المتحدة الأمريكية على أفغانستان، فكان تواجد المنظمات الإرهابية هناك، ولكن ما أن ضربت أمريكا مناطق حركة طالبان وإذا بالإرهابيين يتشظون ويتوزعون على مختلف بلدان العالم .

ويشير نزار الحيالي في هذا الصدد، إلى أن الأهداف السياسية للحرب التي يشنها الإرهاب لا تستهدف الحصول على ارض أو مصادر الطاقة أو مصالح اقتصادية وإنما تحقيق النصر الحاسم في حروب آيديولوجية وفكرية، فهو يؤمن بأن أفكاره هي الحقيقة الثابتة ومن ثم لا يقبل المساومة والمفاوضة ولا يمكن أن تطبق عليه نظرية الحلول الوسطية، فضلاً عن ذلك فان الحروب التي يشنها الإرهاب لا تحتاج إلى جبهات وخطوط قتال ولا يمكن لأحد تحديدها زمانياً ومكانياً، ويعود ذلك إلى غموض الجماعات الإرهابية وتمثلها شبكات تعمل ليس داخل المجتمعات الغربية فحسب وإنما داخل مجتمعات معادية للغرب أيضا وكل ما يحتاجه الإرهاب في هذه الحروب هو الوقت الذي يخطط فيه للهجمات وينفذها (16).

وبناءاً على ما تقدم، فأن الجماعات الإرهابية يمكنها التكيف والتأقلم مع أي ظرف، وفقاً لمل تتطلبه ظروف الحرب والتكتيك، **ومن هنا يمكننا القول،** بان الإرهابيون لا تحدهم طوبوغرافية مكان ولا زمان، فضلاً عن انتماءاتهم الديموغرافية إلى مختلف الجنسيات والقوميات، وقيامهم بتطويع وتسخير التكنولوجيا وكل أنواع الحداثة والعلوم إلى خدمة تنفيذ مخططاتهم وأهدافهم وسياساتهم، وان ما يجري اليوم من حروب في العالم ولاسيما منطقة الشرق الأوسط، ما هي إلا حروب فوضوية لا يمكن معرفة أطراف الصراع فيها ولا القضية التي انبثق من اجلها الصراع .

المطلب الثاني

أطراف الصراع

إن أطراف الصراع متعددة ومتنوعة فيمكن أن يكون الصراع ما بين طرفين اثنين فقط أو متعدد الأطراف، فضلاً عن كون الصراع يمكن أن يكون داخلي متمثل بجماعات عرقية أو دينية

ترى أنها مهمشة أو مظلومة، ويمكن أن يكون على المستوى الدولي، والصراع الذي يتكون من طرفين من الممكن تسويته على مستوى اللعبة الصفرية أو غير الصفرية، أما الصراع المتعدد الأطراف لا يمكن تسويته بسبب تعدد أطراف الصراع، أما ما يهمنا في دراستنا هذه هو الصراع المتكون من طرفين وهما الإرهاب والنظام الدولي.

أولاً : الطرف الأول الإرهاب : الطرف الأول في الصراع هو الإرهاب، وهذا الطرف يحمل آيديولوجية محددة وأهداف سياسية يروم تطبيقها على ارض الواقع ومن بين هذه التنظيمات الإرهابية هو :

تنظيم القاعدة (17)، قد يكون الهدف الذي يسعى إليه هذا التنظيم أو تلك هدف جيو-استراتيجي وهو الأعم الأغلب وقد يكون اقتصادي ولربما ينطلق نشاطها ببواعث عقائدية أو آيديولوجيات أخرى متشعبة، وليس بوسع القانونيين والحقوقيين توجيه الاتهامات وإطلاق الأحكام عليها جزافاً، لاسيما في وصمها بالإرهاب، إلا أذا شيد العالم عبر مؤسساته القانونية نظام محكم يتفق في صياغته ووضعه خبراءه المعنيون من كافة المؤسسات والمنظمات والدول والأديان أيضاً ليكون مرجعاً محكماً في التصنيف وإنشاء القوانين الملحقة إذ أنه ليس كل عنف إرهاب وليس كل إرهاب عنف فلربما تمارس هذه الدولة أو المنظمة العنف كرد فعل ولربما يكون المسار السياسي مغلقاً فيكون العنف الطريق الوحيد (18).

ويواجه تنظيم القاعدة الآن أزمة قيادة يمكن أن تزيد في إضعاف قدرتها، فهي حين اختارت الظواهري (*)، أميراً لها فضلت الاستمرارية على التغيير فضلاً عن تكريم تراث بن لادن بهذا التغيير، وقد وعد أيمن الظواهري بدوره باستمرار الكفاح ضد القوى الغربية والثأر لأبن لادن، ولكن الأكثر إثارة للانتباه هو تعهده باستمرار التحالف مع الملا عمران، زعيم طالبان في محاولة لترطيب العلاقة التي ساءت بين التنظيمين، والى ذلك فلقد انطوى الاختيار على قدر من المخاطرة فالظواهري وكما هو معروف شخصية خلافية ولا يمتلك جاذبية مثل بن لادن، ولقد ساعده أن منافسيه على الزعامة مثل سيف العدل (**)، كان ينقصهم ذكاءه ومصداقيته الفقهية وخبرته الميدانية (19)، وقد أظهرت الفروع المحلية للقاعدة في العراق والسعودية واليمن والمغرب وأمكنة أخرى افتقاد القاعدة للسيطرة العملياتية المركزية، كما أظهرت بجهودها لكسب تعاطف المسلمين، فقد جعل استهدافها العشوائي للمدنيين الرأي العام المسلم يقف ضدها وضد تكتيكها وعقيدتها وبحسب معظم المسلمين فان موقف القاعدة قد جلبت الدمار للأمة (20).

ومن الجدير بالذكر، فان أسامة بن لادن قد طور رؤية إستراتيجية مفادها جر الولايات المتحدة الأمريكية إلى خوض الحرب، وفق مفردات بن لادن التي تركت تبعاتها على العالم الإسلامي الأوسع، لا تستطيع بالتأكيد نخبة طليعية قليلة العدد تحدي القوة الأمريكية أو الفوز عليها في مواجهة مباشرة معها، لذلك فالطريق الوحيد إلى خلق حالة التوازن في ملعب المواجهة ذاك هو جر الولايات المتحدة إلى حيث لا ترغب، أي دفعها إلى حرب شاملة ضد العالم الإسلامي (21).

ثانياً : الطرف الثاني : النظام الدولي : يرى مارسيل ميرل (22)، "بان النظام الدولي هو مجمل العلاقات بين عدد محدود من اللاعبين الذين يضمهم نمط بيني معين ويخضعون لصيغة تنظيمية ملائمة" **وبناءاً على ما تقدم**، فهنالك مجموعة من اللاعبين في النظام الدولي يمثلون الطرف الآخر من الصراع القائم ضد الإرهاب، فهنالك لاعبون أساسيون وآخرون ثانويون ومن بينهم ما يأتي:

1- **الأطراف الرئيسة :** تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية ومنظمة الأمم المتحدة من أبرز اللاعبين في النظام الدولي في قضية الصراع ما بين الإرهاب والنظام الدولي.

أ- **الولايات المتحدة (23) :** ينبع الدور العالمي للولايات المتحدة من حقيقتين أساسيتين هما القوة والتفاعل العالمي، وتمثلت الأولى بالأحادية القطبية نتيجة تفكك الاتحاد السوفيتي، والثانية بمفهوم العولمة وزيادة التفاعلات التي لعبت الولايات المتحدة الدور الأساسي فيها، وعلى الرغم من أن بعض المفكرين والباحثين يرجع حقيقة القوة الأمريكية إلى عصر ما بعد تفكك الاتحاد السوفيتي الذي بسببه تأسس الدور العالمي الجديد، إلا أن الحرب العالمية الثانية ونهايتها جسدت عصر القوة الأمريكية التي رسمت الدور العالمي بسبب وجود منافس تجسد بالاتحاد السوفيتي (24).

وعلى الرغم مما وصلته الولايات المتحدة من اللاتوازن أو اللاتماثل في عناصر القوة، بيد انه لم يفد ذلك بتحولها عن اتجاهات استخدام القوة في فرض إرادتها وفرض الأنموذج الذي تدعوا إليه في إدارة النظام الدولي، وهو أنموذج يقوم على فكرة وجود قوة عالمية واحدة مهيمنة في العام تتمتع بالرفاهية، وهو ما دعا إليه أكثر من رئيس أمريكي، وفي سبيل تحقيق غايتها امتلكت رؤية وتصور قيمي معين توخت تعميمه، وتكسب سياسة الولايات المتحدة أهميتها وقوتها في المكونات والعناصر الداعمة لها، سواء ما كان منه موارد ذاتية، أي ما تملكه من موارد وإمكانات أو ما كان منه تحالفات وارتباطات عسكرية وأمنية داعمة لها(25).

وتشكل هجمات 11 أيلول (26)، من وجهة نظر الولايات المتحدة نقطة تحول في التاريخ الأمريكي المعاصر، وقد باتت عالمية بامتياز، ولقد حققت القاعدة شيئاً لم يتوصل إليه حتى الاتحاد السوفيتي القوي، من خلال مهاجمة الداخل الأمريكي وإجبار الأمريكيين على التفكير في أمنهم الشخصي (27).

وان الاعتداءات التي حصلت على الولايات المتحدة لم تحصل من دولة، من هنا إن مبدأ الدفاع عن النفس هو مبدأ واضح وصريح قي الميثاق، والذي ينص على مبدأ الدفاع عن النفس فقط في حال تعرضت دولة لهجوم أو عدوان من دولة أخرى، وهذا ما لم يحصل في حالة أحداث 11 أيلول، وبالتالي إن أي مسوغ قانوني باستخدام هذا المبدأ وفقا (للمادة 51) من الميثاق يكون ساقطاً قانونياً وفقهياً ولا يمكن التذرع بأي اتفاقية دولية أو قرارات صادرة عن الجمعية العامة،

واستعمالها كحجة قانونية لاستخدام القوة تحت مظلة الأمم المتحدة، والسبب يكمن في أن العدو لا يمتلك مقومات الدولة (28).

وتأسيساً على ما تقدم، فان أحداث 11 أيلول أدخلت العالم مشهد جديد سقطت فيه مفاهيم ونظريات أمن واستراتيجيات وسياسات، ونشأت أخرى تستحق الوقوف والتأمل والتدبر على الأقل وليس تفاقم الإرهاب، ومنها اختلال حسابات القوة الوطنية في صنع القرار، فان أي صراع أو نزاع يخوضه طرفان فانه يخضع إلى قرار سياسي تحسب فيه القوة الوطنية للدولة متخذة قرارها بالقياس على القوة الوطنية لطرف الصراع الآخر، وذلك يعد من مسلمات الصراع أو النزاع مهما كان حجمه أو مداه، أما حينما أن يوصف أحد الأطراف بأنه منظمة إرهابية فلن يكون لهذه القاعدة شأن وذلك عندما تستطيع تلك المنظمة من تطويع إرادة خصمها بفعل لا يقاس بمقياس القوة أو الندية إذ تكفي عملية واحدة من هذا النوع لكي تجعل الطرف الآخر وقد اتخذ قراراً ما كان يفكر في اتخاذه لولا تلك العملية التي تسمى إرهابية(29).

وفي السياق ذاته يرى المفكر الأمريكي هنري كيسينجر إن أحداث 11 سبتمبر مثلت نقطة تحول فاصلة في صياغة النظام العالمي للقرن الحادي والعشرين، حيث إنها أدت بصورة واضحة إلى تعزيز المكانة العالمية للولايات المتحدة الأمريكية، ودفعت القوى المنافسة كأوروبا واليابان وروسيا الاتحادية والصين والهند إلى التعاون بصورة وثيقة مع الولايات المتحدة وهي مسألة لم تكن متوقعة قبل تلك الهجمات بسبب الخلافات السياسية التي كانت قائمة، ما أدى إلى بناء علاقات جديدة قائمة على التعاون ضد الخطر المشترك (30) .

ويظهر مما تقدم، بأن هذا الاسلوب والنوع الجديد من التهديد الذي تستخدمه هذه المنظمات الإرهابية وتوظيف كل الإمكانيات التكنولوجية المتطورة وكل مظاهر العولمة كل هذا يدخل إلى ساحة الصراعات الدولية نوع مختلف جداً للصراعات، الأمر الذي جعل السياسة الأمريكية بأن تتعامل معها بإستراتيجية تختلف مع ما كانت تخوضه في الحروب التقليدية، وبالتالي ما عادة القوة العسكرية اليوم، هي القوة الحاسمة في الحروب، بل النظام الدولي اليوم هو بحاجة إلى استخدام جميع القدرات لخوض الصراع النوعي مع الإرهاب، لأنه صراع غير قابل للتسوية.

ب- **الأمم المتحدة** : وقد وجهت الأمم المتحدة إصبع الاتهام إلىٰ الدول الكبرىٰ في تفشي ظاهرة الإرهاب الخطيرة، ولعل أول قرار صدر عن الأمم المتحدة بشأن معالجة الإرهاب هو (القرار ٣٠٣٤) تاريخ ١٨/ديسمبر/١٩٧٢، ومن ثم اتخذت الجمعية العامة في بداية ١٩٧٣ (القرار ٢١٩٧) الذي نص علىٰ وجوب اتخاذ الإجراءات لمنع الإرهاب الدولي ودراسة الأسباب الكامنة وراء تلك الأشكال من الإرهاب (31).

فالقانون الدولي اصدر مثل هذهِ القرارات وقام بالكثير من الإجراءات لمنع انتشار الإرهاب بهدف لجم الأوضاع الأمنية المتدهورة التي تهدد البشرية جمعاء، وأن الأمم المتحدة تسعىٰ إلىٰ منع الجرائم الدولية والأعمال العنيفة المهددة للسلام وهي تشجب الإرهاب بكل أنواعه وأساليبه وممارسته، بغض النظر عن الفاعل أو الفاعلين، أو النطاق الإقليمي الذي تشمله الجريمة، إذا كان العمل موضع البحث يهدد أرواح البشر الأبرياء أو يعرض للخطر علاقات الصداقة بين الدول (32).

ومن هنا نرىٰ بأن القانون الدولي ومن ورائه المجتمع الدولي حرص حرصاً شديداً وعمل بشكل متواصل ودائم من خلال إطلاق مواقف متشددة من ظاهرة الإرهاب والأسباب المؤدية لها، من أجل دراستها ومعالجتها وكي لا تتفاقم وتتوسع رقعة التهديدات التي تنجم عن هذهِ الأعمال الإرهابية، هذا وتجرم القواعد القانونية الدولية والاتفاقية والمبادئ العامة للقانون الدولي العمليات الإرهابية وتدينها، ويتجه الفقه الدولي إلىٰ تضييق الخناق حول العمليات الإرهابية عن طريق العمل أو السعي نحو إيجاد قواعد قانونية واضحة وصريحة لمكافحة العمليات الإرهابية والاتفاق علىٰ تدابير ملموسة ورادعة لكافة صور الإرهاب وأشكاله بل الدعوة إلىٰ إقامة محكمه جنائية دوليه للنظر في الحوادث الإرهابية وتوقيع العقوبات الرادعة بخصوصها (33) .

ونود الإشارة هنا بأن مجلس الأمن قد اتخذ قرارات تتعلق بمسألة مكافحة الإرهاب في مواضع عديدة، وكانت اغلبها تحت طائلة الفصل السابع، ولاسيما بعد 2001 والتحول الذي حصل في العلاقات الدولية والمجتمع الدولي، وهي الفترة التي أعقبت نهاية الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي، والتحول الدولي من القطبية الثنائية إلى القطبية الأحادية، والذي أسفر عن تبلور الهيمنة الأمريكية على القرارات الدولية والأمم المتحدة، والبحث عن عدو مفترض جديد بعد سقوط الاتحاد السوفيتي، وهو العالم الإسلامي تحت ذريعة الحرب على الإرهاب، وتطبيق مشروع الشرق الأوسط الكبير، ومما لاشك فيه فإن مسيرة الأمم المتحدة في التطور والتقدم تعثرت، بسبب انهيار الكتلة الاشتراكية عام 1991، إذ بسطت الولايات المتحدة الأميركية هيمنتها على المنطقة الدولية وأصدرت العديد من القرارات كان بعضها متناقضاً وميثاق الأمم المتحدة، وصارت الأمم المتحدة وسيلة لشن الحروب والحصار على العديد من شعوب العالم.

وتكمن الهيمنة الأمريكية على المجتمع الدولي من خلال اتخاذ مجلس الأمن التدابير اللازمة لحفظ السلم والأمن الدوليين، وهذا يتضح جلياً من خلال تفويض (المادة 39) (34)، من ميثاق الأمم المتحدة إلى مجلس الأمن، في حال فشل توصياته في تسوية النزاع سلمياً، حينها يعمد إلى التدخل المباشر ليقرر العلاج الذي يراه مناسباً، تحت ذريعة الأمن الجماعي، من خلال فحص النزاع، وإن ما وقع هل هو تهديد للسلم الدولي أو إخلال به أم هو عمل من أعمال العدوان، ويخول هذا النص مجلس الأمن سلطة تقديرية واسعة فيجعل منه صاحب الاختصاص المطلق في تكييف ما يعرض عليه من وقائع، فإذا ما اعتبرها مهددة للسلام أو مخلة به أو تشكل عملاً عدوانياً اتخذ في شأنها التدابير اللازمة، وفقاً لظروف الوضع وحجم الأخطار.

2- **الأطراف الثانوية :** كما أن هناك لاعبون اساسيون في النظام الدولي، فبالضرورة يوجد هنالك لاعبون ثانويون ومن بين هؤلاء اللاعبون :

أ- **الدول الأوروبية**: يوجد هنالك جدال مستمر بين الأكاديميين والسياسيين في حساب قوة الاتحاد الأوروبي، وسبب هذا الجدل هو عدم الاتفاق على تقدير قيمة واتجاه الاتحاد، وهل يعتبر دولة أم انه منتدى يسمح بالاختلاف ولا يمكن أن يرتقي إلى مستوى الدولة ؟! والجدل الدائر بشأن الاتحاد الأوروبي لا ينف أن الاتحاد يعد من القوى الكبرى في النظام الدولي وفي علاقات القوى العالمية (35).

ونتيجة لتزايد الأنشطة الإرهابية في القارة الأوروبية فقد تنبه المجلس الأوروبي إلى ضرورة التحرك لوضع حد لتلك الإعمال الإرهابية وضمان عدم إفلات مرتكبيها من العقاب والمحاكمة، فقد أدانت الجمعية الاستشارية للمجلس الأوروبي في توصيتها المرقمة 703 في 1973/5/16، عمليات الإرهاب الدولية واتخذت قراراً يقضي باتخاذ العقوبات الجنائية لمرتكبيها، وذلك دون النظر لدوافع حدوثها، باعتبارها جرائم عنيفة تتمثل في اغتيال أو اختطاف أناس لا ذنب لهم أو في إحاطة حياتهم بالخطر، كما دعت الجمعية العمومية الاستشارية لاتخاذ التدابير السريعة اللازمة لصياغة عقوبات فعالة من قبل الدول الأعضاء في المجلس الأوروبي (36).

وقد شنت وزيرة الخارجية الامريكية السابقة كونداليزا رايس هجوماً حاداً على تقاعس الدول الأوروبية عن تحمل مسؤولياتها وواجباتها تجاه الحرب في أفغانستان، مشددة على ضرورة أن تقدم شعوب الحلف من أن جيوشها، "لا تقوم بعملية حفظ السلام بل عملية عسكرية ضد تمرد"، وأكدت رايس التزام بلادها بجلب الاستقرار لأفغانستان قائلة " لن نقبل بدولة فاشلة أخرى ينمو فيها الإرهاب، مذكرة بأن هجمات 11ايلول 2001 على الولايات المتحدة جاءت نتيجة لدولة فاشلة في أفغانستان، ولفتت رايس إلى أن اهتمام بلادها بأفغانستان ليس فقط من اجل الشعب الأفغاني بل لأن أفغانستان في غاية الأهمية لأمننا وعلى جميع دول التحالف أن تتقاسم تحمل أعباء التحالف، وحذر وزير الدفاع الأمريكي الأسبق روبرت غيتس خلال مؤتمر ميونخ للأمن مؤخراً، من انهيار مصداقية الحلف في أفغانستان إذ لم تتقاسم الدول الأعضاء أعباء الحرب هناك، موبخاً الأوروبيين قائلاً " لا يجب ولا يمكننا أن نصبح تحالفاً من درجتين بالنسبة لهؤلاء الذين لا يريدون، وسيؤدي ذلك إلى تدمير الحلف فعلياً وتعمد غيتس ترويع الشعوب الأوروبية من خطر تنامي الإرهاب والتطرف الإسلامي مذكراً إياهم بهجمات مدريد 2004 ولندن (37).

ب- **روسيا والصين :** في إطار الحملة الأمريكية لمكافحة الإرهاب، فكانت أول خطوة خطتها الإدارة الأمريكية للرد على هجمات الحادي عشر من أيلول، إنزال القصاص القانوني على مرتكبي ومدبري الهجمات، وفي الوقت نفسه إنقاذ العالم من محاولات إرهابية أخرى في المستقبل، وكان ذلك الهدف المعلن للعمليات

العسكرية الأمريكية على أفغانستان، فالعملية العسكرية كانت تتطلب توافر قواعد أرضية قريبة، وهنا تظهر أهمية دول آسيا الوسطى، وبالفعل عندما بدأ التحرك الأمريكي تجاه أفغانستان رفضت روسيا في البداية أن تصبح آسيا الوسطى" رأس حربة" في الهجوم الأمريكي، الأمر الذي أدى إلى اتجاه الإدارة الأمريكية لإجراء مباحثات مع القادة الروس لدراسة وتقويم الموقف، وبعد تلك المباحثات أعلنت الحكومة الروسية موافقتها على استخدام أجواء وأراضي آسيا الوسطى في العمليات العسكرية الأمريكية على أفغانستان (38) .

ومضت العلاقات الروسية الأمريكية في التعاون المتزايد، بعد إعلان روما في 22 حزيران 2002، الذي تم بين حلف شمال الأطلسي وروسيا بهدف تعميق التعاون الأمني بين الأخير والحلفاء الأوربيين والولايات المتحدة، فضلاً عن إقامة ترتيبات أمنية بشأن إرساء التعاون بين الدولتين لمواجهة الإرهاب العالمي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل والتمهيد لدخول روسيا إلى منظمة التجارة العالمية (39) .

وتعد روسيا الاتحادية عضو دائم في مجلس الأمن وهذه العضوية تساعدها على عدم تفرد أمريكا في إدارة العالم وهو ما مكنها من رفض إعطاء صفة قانونية على عملية غزو العراق عام 2003، إلا أنها بعد ذلك اعترفت بواقعة الغزو كما أنها عارضت أساليب القسر في التعامل مع إيران وسوريا وهو أمر عطل المجهود الأمريكي في اعتماد القوة ضدها (40).

أما الصين فقد أثارت التحالفات الأمريكية الجديدة مع حلفائها في المنطقة بداية بباكستان أقوى حليف للصين وروسيا، مخاوفها من تعرضها لعملية تطويق أمريكي، خاصةً في ظل تنامي التعاون الأمريكي الهندي، الأمر الذي دفع الصين إلى الانضمام في حملة مكافحة الإرهاب العالمية، خاصة وان الصين تسعى نحو عدم تهميشها عن الساحة الدولية، بعد أحداث 11 أيلول وضمان استقرار وجودها ونفوذها في آسيا مع بقاء وتطوير علاقاتها مع الولايات المتحدة بما يعود عليها بالفائدة خاصة فيما يتعلق بموقفها من استقلال تايوان (41).

وتعد الصين تاريخياً إمبراطورية عظمى، استطاعت أن تحافظ على وجودها منذ ما يقارب من الألف الأول قبل الميلاد، وان دورها الدولي يتباين تبعاً للمراحل الزمنية التي مرت بها واستطاعت أن تؤسس لمركز حضارة مميز خلال تاريخها (42).

وبناءاً على ما تقدم يمكننا القول، بأن روسيا والصين من الدول المهمة في مسألة مكافحة الإرهاب في النظام الدولي القائم، فروسيا تعد من الدول الكبرى في العالم، وعلى الرغم من انهيار الاتحاد السوفيتي قبل أحداث 11 سبتمبر، إلا أن روسيا كانت وما زالت تعد من الدول الكبرى وبالتالي فأن انهيار روسيا لا يعد من الأولويات الأمريكية، فان بقاء روسيا كدولة كبرى يعتبر مهماً في مسألة التوازن الدولي ولاسيما في كبح جماح الصين، وهذا من القضايا المهمة في الإستراتيجية

الأمريكية، شريطة عدم السماح بعودة روسيا كدولة قطبية مناوئة للولايات المتحدة الأمريكية، أما الصين الدولة الصاعدة وذات النمو المتسارع والتي تعتبر مصدر قلق للولايات المتحدة الأمريكية، فهي لن تضع في حساباتها من استخدام القوة الصلبة في مواجهة الإرهاب وغيره وإنما تساند الولايات المتحدة الأمريكية من خلال استخدام القوى الناعمة، فمن جانب تحاول أن لا تخسر أمريكا كحليف استراتيجي، وفي الوقت نفسه تحافظ على كيانها الداخلي وعملية البناء الاقتصادي المتسارعة .

المطلب الثالث

سلوك أطراف الصراع

لا يوجد هنالك صراع من دون وجود سلوك وهو ما يسمى بديناميكية الصراع، فيجب أن يكون هنالك فعل يقوم به احد الأطراف تجاه القضية وهذا الفعل سيقابله ردة فعل من قبل الطرف الآخر، ومن هنا يمكننا تحديد سلوك أطراف الصراع في موضوع دراستنا هذه .

أولا : سلوك الطرف الأول (الإرهاب) : من خلال الحراك المستمر للجماعات الإرهابية يتضح بان السلاح المفضل لتنفيذ سياساتهم ومخططاتهم، هي القنابل البشرية الانتحارية، إلا أن قدرتها على تنفيذ هجمات انتحارية باتت معقدة على طريقة 11 أيلول وتضاءلت إلى حد كبير، ويرى المسؤولون الأمريكيون بعد مراجعتهم ملفات ووثائق الكومبيوتر التي عثر عليها في المجتمع الذي قتل فيه بن لادن، أن هنالك من الأدلة ما يكفي للتأكيد أن بن لادن شجع أتباعه على الضرب داخل الولايات المتحدة الأمريكية، لكن هؤلاء المسؤولون يعترفون بأن التوجيهات لابن لادن كانت أقرب إلى الإيحاءات منها إلى الأوامر الصريحة وهي تخلو من التفاصيل، ومع أن من تبقى من القاعدة استمر في التركيز على مهاجمة أهداف غربية (43).

وفي الغرب مازالت تنشط العديد من المنظمات العنيفة والتي توصم بالإرهابية كما في ايرلندا الشمالية واسبانيا ألا أنها تكونت نتيجة لعوامل سياسية أكثر منها عوامل دينية أو اقتصادية، إلا أن ظاهرة الإرهاب تداعت في الغرب المتقدم بعد انهيار الشيوعية وتركزت الأنظار نحو الشرق الإسلامي الذي اتهم بأنه يحتضن ظواهر الإرهاب والتعصب والتطرف والتشدد أكثر من أي بقعة في العالم (44).

وان اخطر ما في الجماعات الإرهابية هو عدم حاجتها إلى قيادة عليا وقواعد ثابتة وتنظيم مركزي وبسبب طبيعتها هذه يصبح من الصعب جداً معرفتها بدقة وقد أكد مؤلفوا كتاب عوالم متصادمة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية ضد أفغانستان عام 2001 ربما أربكت خطط تنظيم القاعدة ولكنها لم تقضي عليه ولكنها جعلته ينتشر كالوباء في جميع عواصم العالم بحكم طبيعته اللامركزية ولم تعد أفغانستان ذات قيمة إستراتيجية لهذه الجماعات بنفس القدر لقواعدهم المنتشرة اليوم في جميع دول الشرق الأوسط (45).

ويظهر مما تقدم بأن الحركات الإرهابية اليوم بدأت تطبق إستراتيجية تختلف عما كانت عليه، فقد بدأت تستخدم التكنولوجيا وكل ما يتعلق بأمور المعرفة، وقامت باختراق اغلب المعلومات والمواقع للكثير من الدول وهذا ما يسهل تطبيق مخططاتها وأهدافها التي تروم تحقيقها على ارض الواقع، وهذا ما يطلق عليه بالإرهاب الالكتروني أو الإرهاب الرقمي، ولكن الطروحات التي كان يدعوا لها الإرهابيون بالسيطرة على أنظمة الحكم في تلك الدول، ولكن الثورات العربية كانت خير دليل على تراجع الدور للمنظمات الإرهابية وانحسار دورها .

ثانياً : سلوك الطرف الثاني (النظام الدولي) لقد كان لانتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتي أن دخلت الولايات المتحدة ومعها العالم مرحلة جديدة من العلاقات الدولية تميزت بقيام تكتلات دولية على أساس المصالح الاقتصادية وكان من الطبيعي أن ينعكس تأثير هذه المتغيرات على مجمل الإستراتيجية الأمريكية ويحتم عليها التكيف مع ما حملته البيئة الجديدة من المتغيرات التي قد تدفع على الأقل باتجاه نبذ الحروب والصراعات المسلحة وزيادة فاعلية المنظمات الدولية وخاصة الأمم المتحدة ومؤسسة تأثير جماعات المصالح والأحزاب والتنظيمات الشعبية في البلدان الديمقراطية وزيادة فسحة أدائها في صنع السياسات الخارجية ومن هذه الدول الولايات المتحدة الأمريكية، وبناءاً على هذا الحدث ووصولاً إلى تحقيق المبتغى سادت قناعة لدى بعض الساسة والمفكرين الاستراتيجيين الأمريكان مفادها أن تبني خيار مكافحة الإرهاب يعني تبني الوقائية معها، وهذا يشكل خياراً لا ينسجم مع التطورات الدولية بعد انتهاء الحرب الباردة ولا تتوافق دواعيه مع قواعد الأخلاق الدولية ومبادئ القانون الدولي والأمم المتحدة (46).

وان الحجة الرئيسة التي تؤكد عليها دعاة هذا الاتجاه ويرجعون لها كسبب تبني مكافحة الإرهاب كخيار استراتيجي للولايات المتحدة هي ذريعة احدث 11 أيلول على اعتبارها السبب الجوهري وراء انتهاج الولايات المتحدة لمثل هذا المبدأ الاستراتيجي الخطير(47)، ومن الملاحظ فان العديد من الدول استجابت إلى الحرب ضد الإرهاب بمعية الولايات المتحدة والتي ترتبط معها بمصالح إستراتيجية، وان الولايات المتحدة وبما تمتلكه من اقتصاد كبير استطاعت أن تؤثر على الكثير من الدول من أن تقف معها في حربها ضد الإرهاب، **" فالسياسة بحكم الضرورة هي سياسة القوة "** إلى هذا يذهب عالم السياسة الأمريكي **هانز جي مورجنثاو** (48)، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية استخدام القوة الصلبة المتمثلة بالقوة العسكرية في الحرب الوقائية أو في الدفاع عن نفسها .

وفي هذا الصدد تقول مادلين اولبرايت، في شباط 1998" إذا توجب علينا استخدام القوة فهذا لأننا أمريكا، إننا الأمة التي لا يمكن الاستغناء عنها"، ولكن فان وجه الخطورة في استخدام هذه العقيدة الإستراتيجية أي الحرب الوقائية يمكن من أنها تمنح الولايات المتحدة الأمريكية وليس الأمم المتحدة سلطة تقديرية لما هو مشروع أو غير مشروع لتحديد الاستجابة بعمل عسكري، متجاوزةً مفهوم مبدأ سيادة الدولة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، بمعنى أن هذه الإستراتيجية انتزعت لنفسها مشروعة شن الحرب من مجلس الأمن الذي يحتكر وحده مثل هذه المشروعية عندما يراها ضرورية لمواجهة الأمن والسلم الدوليين (49).

وهذا ما يتضح جلياً، من خلال (المادة 39) من الفصل السابع وهي المادة الفاحصة وهي مفتاح الفصل السابع والتي بموجبها يتم تحديد العمل هل هو عدوان أم استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، فضلاً عن القرارات الدولية التي فوضت مجلس الأمن بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بالدخول إلى كل بلد يشكل خطراً للسلم والأمن الدوليين ومن بين تلك القرارات هو القرار رقم 1373.

الخاتمة

من خلال ما تقدم يتضح أن الصراع الدائر ما بين النظام الدولي والإرهاب هو صراع من نوع جديد يختلف عن الحروب التقليدية فأصبحت التكنولوجيا المتطورة حاضرة في ذلك الصراع، الأمر الذي جعل الإستراتيجية في النظام الدولي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية بأن تغير إستراتيجيتها والتعامل معها بطرق مختلفة.

ولا يمكن الاعتماد على القوة الصلبة في الصراع مع الإرهاب، وإنما استخدام جميع القدرات المتاحة، فالقوة الصلبة وان تحقق النصر بشكل مبدئي ولكنها لن تكون الوسيلة الوحيدة التي تقضي على الإرهاب، فالأعمال الإرهابية موجودة في كل أنحاء العالم وينتمي اغلب الإرهابيون إلى أديان وأعراق وقوميات مختلفة، ومما لا شك فيه فان العديد من هذه الجماعات الإرهابية استطاعة إقناع أتباعها ومؤيدوها بأن أعمالهم تستند إلى تعاليم الأديان السماوية، وبالتالي فان أعمالهم تستند إلى الجهاد في سبيل الله وكل من لم يكن معهم فهو بالضرورة ضدهم، وان كل الدساتير والقوانين في الدول فهي وضعية ولا يمكن الرجوع إليها والاحتكام بها لأنها من صنع البشر، وبالتالي من الضروري جداً إن الالتفاف حول هذه الجماعات ضد هذه الطروحات الوضعية.

واستطاعت هذه الجماعات أن تدخل إلى البيئات الدولية التي تعاني الفقر المدقع والدول الفاشلة والتخلف الاقتصادي لأنها بيئات خصبة لزرع هذه الأفكار الإرهابية، وفي الوقت ذاته استخدمت بعض الدول الكبرى ومن بينها الولايات المتحدة الأمريكية عامل الإرهاب من اجل تحقيق مصالحها، وأخذت تنعت أي دولة بالإرهاب ولاسيما حركات المقاومة من تقويض تلك الحركات لأنها تؤدي إلى تهديد مصالحها، مستغلةً الثغرات في القانون الدولي ولاسيما المادة 39 من ميثاق الأمم لمتحدة، فضلاً عن عدم إيجاد تعريف موحد للإرهاب مما يحد من عمل المنظمات الإرهابية وتحجيم عملها، لاسيما وان الصراع الدائر مع الإرهاب هو صراع صفري لا يقبل التسوية ولا يمكن أن ينتهي .

الهوامش:

1- **خليل إسماعيل الحديثي، الارهاب الدولي مدان قانوناً أم سياسة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، كانون الثاني 2002، ص 151.**

2- المصدر نفسه، الصفحة نفسها . ينظر كذلك : إسراء جواد حاتم، الإرهاب وأثره في مفهوم المواطنة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 37-38، لسنة 2014، ص 362.

3- إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، مؤسسَة المجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1990 ص51. وينظر كذلك : نديم عيسى الجابري، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، 2002، ص 162.

4- مما لاشك فيه: فقد عقد مؤتمر في فينا للعلاقات الدبلوماسية عام 1961 وأعقبه مؤتمر آخر عام 1963 للعلاقات القنصلية، ينظر : ناتاشا لطفي، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، دار رشاد يرس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2010، ص 96.

5- المصدر نفسه، ص51. ينظر كذلك : حسن طوالبة، مقاربة بين العنف والإرهاب، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، العدد 21، بغداد2001، ص81.

6- اللعبة الصفرية : وهذا ما يهمنا في دراستنا للصراع القائم ما بين الإرهاب والنظام الدولي، فهي اللعبة التي يمثل أي مكسب يحققه طرف فيها خسارة متساوية القدر بالنسبة للطرف الآخر، أي أن المكسب الذي يحققه الطرف (أ) تساوي الخسائر التي يفقدها (ب) كما هو الحال في لعبة الشطرنج أو الألعاب التي يكون أطرافها اثنين، إذ تنتهي كل حركة أو لعبة بما يساوي + للطرف (أ) و - للطرف المقابل، وفي الحقيقة أن اللعبة الصفرية هي حالة من الصراع الدائم غير القابل للتوفيق، أما اللعبة غير الصفرية : فهي تفترض وجود مساحة واسعة للتنسيق والتعاون بين طرفي عملية الصراع إذ أنهما قد يخسران أو يكسبان معاً، وقد يسلك الطرفان تجاه بعضهما سلوكاً تعاونياً أو غير تعاوني، وفي حالة السلوك التعاوني يكون لدى الأطراف إمكانية الاتصال ببعضهم مباشرةً وتبادل المعلومات، أما في حالة التعامل أو السلوك غير التعاوني، فان الاتصال المباشر لا يتوفر ولا يعرف احدهما سلوك الآخر إلا بعد الإقدام على هذا السلوك، بالرغم من ذلك فانه في حالة عدم الاتصال الضمني بين الأطراف والذي يساعد كل طرف في تفسير سلوك الطرف الآخر من خلال البدائل التي يختارها في إطار سلسلة طويلة من الألعاب، وفي ظل هذا النوع من اللعب يتقاسم الطرفان نتائج الكسب والخسارة. للمزيد من التفاصيل : ينظر : سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2000، ص 127-129.

7- نزار إسماعيل الحيالي، المنظور الأمريكي للإرهاب الدولي بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا / الدكتوراه، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.

8- منعم خميس مخلف وسمير برهان رشيد، مكافحة الإرهاب بين الالتزام السلبي والالتزام الايجابي للدولة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 37-38، 2014، ص 306.

(*) ونقصد بالفوضوية هنا بأن تلك الجماعات الإرهابية هي مجاميع وعصابات من عدة جنسيات مختلفة تجمعهما آيديولوجية محددة وهي آيديولوجية التطرف والعنف، وقد تحمل أجندات سياسية معينة، وفي الغالب تكون أعمال تلك الجماعات أعمالاً مخابراتية سرية، ولا تتبناها دولاً بعينها، الأمر الذي يفضي الى رمزيتها.

9- رياض هادي عزيز، حقوق الإنسان والعنف والإرهاب، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، 2002، ص 145.

10- .صباح محمد نجيب البرزنجي، ظاهرة الإرهاب وضرورة الحد منها، منشورات المعهد الكردي للانتخابات،2004، ص 28.

11- للمزيد من التفاصيل ينظر : إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999، ص29.

12- عزيز السيد جاسم، الوصولية، سلسلة دفاتر الفكر السياسي، مكتبة دار النهضة، بغداد، د. ت .

13- وفي السياق ذاته فيعد كارل ماركس من بين أكثر المفكرين الذين ربطوا ما بين سوء العامل الاقتصادي والسلوك الإرهابي، من خلال كتابه " الآيديولوجية الألمانية " ويرى إن الاتجاه الجارف نحو السيطرة على الأرض واستخدام القتل والسرقات كان له الأثر في ظهور السلوك الإجرامي وركز على صراع الطبقات والنظم الآيديولوجية.

14- زهراء حسن كاظم، اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي (مكافحة الإرهاب) أنموذجاً، رسالة ماجستير تقدمت بها الطالبة ، إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012، ص 155.

15- المصدر نفسه، الصفحة نفسها .

16- نزار إسماعيل الحيالي، مصدر سبق ذكره، .

17- هو تنظيم يتزعمه المنشق السعودي أسامة بن لادن، ويعود أصل الاسم إلى عام 1988 إبان تدفق الشباب العرب للمشاركة في الجهاد الأفغاني ضد القوات السوفيتية حيث لاحظ أسامة بن لادن عدم توفر سجل عن حركة المجاهدين القادمين، مما كان يوقعه في مشكلات مع عائلاتهم فقرر ترتيب سجلات لتشمل تفاصيل عن كل من وصل إلى أفغانستان كتاريخ قدومه والتحاقه بالأنصار ثم بمعسكرات التدريب ثم التحاقه بالجبهة واتفق على تسمية تلك السجلات بالقاعدة، صاغ تحالفاً مع مجموعات مثل حركة الجهاد الإسلامي المصرية والجبهة الوطنية الإسلامية ومجموعات جهادية إسلامية في اليمن والمملكة السعودية والصومال وترتبط القاعدة أيضا بعلاقات مع الجماعة الإسلامية التي قادها في احد المراحل الشيخ عمر عبدالرحمن المسجون في احد السجون الأمريكية منذ عام 1998م. للمزيد من التفاصيل ينظر : رائد قاسم، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ دراسة تحليلية تاريخية لظاهرتي الإرهاب والتعصب في السلوك البشري والمجتمعات الإنسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، دار المحجة البيضاء، بيروت 2008، ص 253.

18- رائد قاسم، مصدر سبق ذكره، ص 255.

(*) أيمن الظواهري (مواليد 19 يونيو 1951) هو زعيم تنظيم القاعدة خلفاً لأسامة بن لادن بعد ما كان ثاني أبرز قياديي منظمة القاعدة العسكرية التي تصنفها معظم دول العالم كمنظمة إرهابية من بعد أسامة بن لادن، وزعيم تنظيم الجهاد الإسلامي العسكري المحظور في مصر. رصدت الحكومة الأمريكية مكافأة تقدر بـ 25 مليون دولار لمن يدلي بمعلومات تؤدي إلى القبض عليه، عمل كجراح (تخصص جراحة عامة) وساعد في تأسيس جماعة الجهاد المصرية ويعتقد بعض الخبراء أنه من العناصر الأساسية وراء هجمات 11 سبتمبر 2001 في الولايات المتحدة. وكان اسم الظواهري ثانياً ما بعد بن لادن في قائمة تضم 22 من أهم الإرهابيين المطلوبين للولايات المتحدة ما بعد عام 2001. ورصدت الحكومة الأمريكية مكافأة بقيمة 25 مليون دولار لمن يساعد في الوصول إليه.

(**) سيف العدل اسمه محمد صلاح الدين زيدان مصري الجنسية ناشط جهادى وقائد بتنظيم القاعدة ومنظر عسكري من شبين الكوم محافظة المنوفية وهو خريج كلية التجارة ثم ضابط احتياط (تجنيد إجبارى) بالجيش المصري خرج من مصر إلى السعودية عام 1989، ارتبط بالقاعدة مباشرة دون المرور بجماعة الجهاد وسافر مع أسامة بن لادن إلى السودان عام 1992، ومنها إلى الصومال واليمن قبل أن يعود ثانية إلى أفغانستان بصحبة زعيم القاعدة عام 1996، قبض عليه في إيران أثناء هروبه من ملاحقة القوات الأمريكية، واستطاعت طالبان قبل عدة سنوات القبض على دبلوماسيين إيرانيين ومقايضتهم بسيف العدل و«سعد» ابن أسامة بن لادن. https://ar.wikipedia.org موقع ويكيبيديا .

19- فواز جرجس، القاعدة الصعود والأفول تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة محمد رشيد، بيروت 2012، ص 23.
20- المصدر نفسه، ص 24.
21- فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص 66.
22- كما عرفها مارسيل ميرل، نقلاً عن د. سعد حقي توفيق، مصدر سبق ذكره، ص 37.
23- الولايات المتحدة من اعرق دول العالم وأطولها باعاً في مسألة الإرهاب، فلقد كانت مرتعاً للإرهاب منذ أن نشأت فيها حركات عنصرية استهدفت إرهاب الزنوج الملونين، ولعل من أشهرها منظمة " كوكلاكس كلان " وشكلها المزارعون الجنوبيون عام 1856 ضد الحقوق المدنية للزنوج وكان الشنق وتعليق ضحاياها على الأشجار هو الاسلوب الذي اشتهرت به، انتهاءاً بالاعتداءات التي وقعت أثر حوادث أيلول على مواطنين أمريكان. للمزيد من التفاصيل يراجع: د. خليل إسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص 154.
24- د. بهاء عدنان يحيى السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد 2012، ص 90.
25- خضر عباس علوان، واحمد محمد عبدالمجيد، الولايات المتحدة والقوى الكبرى دراسة لعلاقات القوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في إدارة النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 37-38، 2014، ص 470.

26- حصلت أحداث 11 أيلول حينما وصلت شعبية الرئيس جورج دبليو بوش إلى مستويات متدنية جداً بعد مرور سبعة أشهر على بداية عهده، وقد أثر في ذلك أداؤه الفاشل في مجالات حساسة وهي الشؤون الاقتصادية والاجتماعية والسياسة الخارجية. ينظر : اليهاندرو كاسترو اسبين، إمبراطورية الإرهاب، الأمن العابر للقارات مكافحة الإرهاب والأزمة العالمية في الألفية الثالثة، ترجمة وفيقة إبراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2012، ص 159.

27- فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص 37.

28- كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، مؤسسة المجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2003، ص 21.

29- خليل إسماعيل الحديثي، مصدر سبق ذكره، ص155.

30- احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد: الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، السنة 38، العدد 147، يناير 2002، ص 69. وينظر كذلك: ياسين طاهر البكري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، رؤية قانونية وسياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2011، ص 116.

31- علي بيضون، مقاومة الاحتلال وإشكالية المصطلح في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة إلى كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، لبنان 2004، ص 62.

32- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، 1991 : (كما ورد عن علي بيضون، مصدر سابق، ص6 .

33- عبدالناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996، ص 22.

34- تنص (المادة 39) من الميثاق الأمم المتحدة على (يقرر مجلس الأمن ما إذا كان قد وقع تهديد للسلم أو إخلال به، أو كان ما وقع عملاً من أعمال العدوان ويقدم في ذلك توصياته أو يقر ما يجب اتخاذه من التدابير طبقاً لأحكام المادتين 41 و42 لحفظ السلم والأمن الدولي أو إعادته إلى نصابه).

35- خضر عباس عطوان، واحمد محمود عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص473.

36- كريم سرحان، الإرهاب في القانون الدولي، بحث غير منشور، مقدم إلى كلية الإمام الصادق (ع) الجامعة، 2012، ص47.

37- احمد دياب، أفغانستان مأزق عسكري وخيارات سياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 175، القاهرة ، يناير 2009، ص 206.

38- ياسين طاهر البكري، مصدر سبق ذكره، ص 0127

39- المصدر نفسه، 128.

40- خضر عباس عطوان، احمد محمد عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص 473. للمزيد من التفاصيل ينظر: اليهانرو كاسترو اسبين، مصدر سبق ذكره، ص 113. للمزيد من

التفاصيل ينظر : وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت، خريف 2008، ص 9.

41- ياسين طاهر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص 128.

42- خضر عباس عطوان واحمد محمود عبدالمجيد، مصدر سبق ذكره، ص 475.

43- فواز جرجس، مصدر سبق ذكره، ص 24.

44- رائد قاسم، مصدر سبق ذكره، ص، 317.

45- د. نزار الحيالي، مصدر سبق ذكره، .

46- ياسين طاهر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص 163.

47- ياسين طاهر الياسري، مصدر سبق ذكره، ص 164.

48- زهراء حسن كاظم، مصدر سبق ذكره، ص69.

49- المصدر نفسه، ص

المصادر :

أولا : الكتب العربية:

1- إحسان محمد الحسن، موسوعة علم الاجتماع، الدار العربية للموسوعات، بيروت 1999.

2- إسماعيل الغزال، الإرهاب والقانون الدولي، مؤسسَة المجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 1990.

3- بهاء عدنان يحيى السعبري، الإستراتيجية الأمريكية تجاه إيران بعد أحداث 11 أيلول 2001، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الإستراتيجية، بغداد 2012.

4- رائد قاسم، الإرهاب والتعصب عبر التاريخ دراسة تحليلية تاريخية لظاهرتي الإرهاب والتعصب في السلوك البشري والمجتمعات الإنسانية حتى أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001م، دار المحجة البيضاء، بيروت 2008.

5- سعد حقي توفيق، مبادئ العلاقات الدولية، دار وائل للطباعة والنشر، عمان 2000.

6- صباح محمد نجيب البرزنجي، ظاهرة الإرهاب وضرورة الحد منها، منشورات المعهد الكردي للانتخابات،2004.

7- عبدالناصر حريز، الإرهاب السياسي دراسة تحليلية، مكتبة مدبولي، القاهرة 1996.

8- عزيز السيد جاسم، الوصولية، سلسلة دفاتر الفكر السياسي، مكتبة دار النهضة، بغداد، د. ت .

9- كمال حماد، الإرهاب والمقاومة في ضوء القانون الدولي العام، مؤسسة المجد الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت 2003.

10- محمد عزيز شكري، الإرهاب الدولي، دار العلم للملايين، بيروت، 1991.

11- ناتاشا لطفي، هيئة الأمم المتحدة وعصر الانهيارات والتفرد القطبي، دار رشاد يرس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت 2010.
12- ياسين طاهر البكري، مكافحة الإرهاب في الإستراتيجية الأمريكية، رؤية قانونية وسياسية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن عمان 2011.
13-

ثانياً : الكتب المترجمة

14- فواز جرجس، القاعدة الصعود والأفول تفكيك نظرية الحرب على الإرهاب، مركز دراسات الوحدة العربية، ترجمة د. محمد رشيد، بيروت 2012.
15- اليهاندرو كاسترو اسبين، إمبراطورية الإرهاب الآمن العابر للقارات مكافحة الإرهاب والأزمة العالمية في الألفية الثالثة، ترجمة وفيقة إبراهيم، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، بيروت 2012.

ثالثاً : الرسائل والاطاريح الجامعية

16- علي بيضون، مقاومة الاحتلال وإشكالية المصطلح في العلاقات الدولية، رسالة ماجستير غير منشورة، مقدمة الى كلية الحقوق والعلوم السياسية، الجامعة الإسلامية، لبنان 2004.
17- زهراء حسن كاظم، اللاتماثل في الأداء الاستراتيجي الأمريكي (مكافحة الإرهاب) أنموذجا، رسالة ماجستير مقدمة إلى مجلس كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، 2012.

رابعاً : الأبحاث الأكاديمية

18- احمد إبراهيم محمود، الإرهاب الجديد، الشكل الرئيس للصراع المسلح في الساحة الدولية، مجلة السياسة الدولية، مركز الأهرام للدراسات، السنة 38، العدد 147، يناير 2002 .
19- احمد دياب، أفغانستان مأزق عسكري وخيارات سياسية، مجلة السياسة الدولية، مؤسسة الأهرام، العدد 175، القاهرة ، يناير 2009.
20- إسراء جواد حاتم، الإرهاب وأثره في مفهوم المواطنة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 37-38، لسنة 2014
21- حسن طوالبة، مقاربة بين العنف والإرهاب، مجلة الحكمة، بيت الحكمة، العدد 21، بغداد2001 .
22- خضر عباس علوان، واحمد محمد عبدالمجيد، الولايات المتحدة والقوى الكبرى دراسة لعلاقات القوى الكبرى وطبيعة مشاركتها في إدارة النظام الدولي، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 37-38، 2014.

23- خليل إسماعيل الحديثي، الإرهاب الدولي مدان قانوناً أم سياسة، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، كانون الثاني 2002 .
24- رياض هادي عزيز، حقوق الإنسان والعنف والإرهاب، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، 2002.
25- كريم سرحان، الإرهاب في القانون الدولي، مقدم إلى كلية الإمام الصادق (ع) الجامعة، 2012.
26- منعم خميس مخلف وسمير برهان رشيد، مكافحة الإرهاب بين الالتزام السلبي والالتزام الايجابي للدولة، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العددان 37-38، 2014.
27- نديم عيسى الجابري، جدلية الإرهاب بين الطروحات الغربية والإسلامية، مجلة العلوم السياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد 26، 2002 .
28- نزار إسماعيل الحيالي، المنظور الأمريكي للإرهاب الدولي بعد أحداث 11 أيلول 2001، مجموعة محاضرات ألقيت على طلبة الدراسات العليا / الدكتوراه، كلي العلوم السياسية، جامعة بغداد، 2012.
29- وليم نصار، روسيا كقوة كبرى، المجلة العربية للعلوم السياسية، الجمعية العربية للعلوم السياسية، العدد 20، بيروت، خريف 2008 .